الفصل السابع

إشكالية تطبيق الحدود في المحاكم الشرعية في شمال نيجيريا

٧,١ المقدمة

هذا الفصل يتناول أهم الإشكاليات حول تطبيق الحدود في المحاكم الشرعية في شمال نيجيريا وتتمثل هذه الإشكاليات في عدد من العوائق ويتم ذلك عبر المباحث الآتية:

المبحث الأول: العوائق الدينية وحلولها المقترحة

المبحث الثاني: العوائق السياسية وحلولها المقترحة

المبحث الثالث: العوائق الاقتصادية وحلولها المقترحة

المبحث الرابع: العوائق القانونية وحلولها المقترحة

المبحث الخامس: خلاصة الفصل السادس

٧,٢ العوائق الدينية وحلولها المقترحة

يقصد بالعوائق الدينية اختلاف الديانات الموجودة في نيجيريا التي تكون سبباً في عدم قبول أتباع دين ما لتشريعات دين آخر. توجد العديد من العوائق الدينية لتطبيق الشريعة والحدود الشرعية من ذلك ما يلي:

٧,٢,١ الانقاسامات بين المسلمين وعدم التسامح فيما بينهم

من التحديات التي يواجهها الإسلام في نيجيريا هي الانقسامات بين المسلمين أنفسهم وهذا يعد من أكبر العوائق لتطبيق الشريعة الإسلامية؛ حيث توجد العديد من المنظمات الإسلامية التي تقوم على الأيديولوجيات المختلفة التي لا يمكن التوفيق بينها وتعمل على أغراض متعددة. وبالتالي يتم تضييع الطاقة الهائلة فيما يتعلق

بالعمل الإسلامي، غير أن التأثير الكلي غالبا ما يكون صفرا وأحيانا سلبيا بسبب النظر إلى أخطاء بعضهم البعض، وإهمال المساهمات الإيجابية، والتقليل من إنجازات الآخرين.[٢٩٤]

إن كثيراً من المسلمين يركزون فقط عل بعض تعاليم الإسلام، مثل التوحيد، والوضوء والصلاة، وإخراج الزكاة وإجاء فريضة الحج، فيقمون بمناقشة وتعليم هذه المسائل بشكل مفصل ودقيق. وهذا شيء طيب، والمشكلة العظمى إنما تتمثل في تقعييد الإسلام وحصره في تلك المسائل فقط، في حين أن الإسلام هو نظام شامل لجميع الحياة.

وهذا التفرق غالباً يؤدي إلى الضعف وعدم التمكين لدى المسلمين بالإضافة إلى عدم تمسك بعضهم بالدين الإسلامي بشكل جيد. فالله سبحانه وتعالى نهى عباده المؤمنين عن التفرق والاختلاف فقال تعالى: ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا﴾. {آل عمران: ١٠٣}. وقال تعالى: ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ وَاصْبِرُوا إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾، {الأنفال: ٤٦}. وهذا الانقسام من أكبر العوائق لتطبيق الشريعة الإسلامية عامة وتنفيذ الحدود الشرعية الخاصة وذلك لكون المسلمين ضعفاء.

---

٢٩٤ http://naijawriterscoach.com/tmc-essay-contest-winning-essay/

ومن أهم الحلول المقترحة لهذا العائق هو عودة المسلمين إلى قوتهم وتمسكهم بدينهم واحترام بعضهم البعض ويكون ذلك بما يأتي:

أولا، الإيمان الصادق والقيام بالأعمال الصالحة. لقد وعد الله سبحانه وتعالى عباده المؤمنين الصادقين في إيمانهم والقائمين بما أمرهم بالنصر والتمكين قال تعالى: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا وَمَنْ كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾، {النور: ٥٥}. قال ابن كثير رحمه الله تعالى: "هذا وعد من الله لرسوله صلى الله عليه وسلم بأنه سيجعل أمته خلفاء الأرض، أي: أئمة الناس والولاة عليهم، وبهم تصلح البلاد، وتخضع لهم العباد، وليبدلن بعد خوفهم من الناس أمنا وحكما فيهم، وقد فعل تبارك وتعالى ذلك".[٢٩٥]

ثانيا، الأخوة الصادقة والمحبة الراسخة، كما جاء ذلك في وصية النبي صلى الله عليه وسلم كما جاء عن أبي موسى، عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال: «إن المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضا» وشبك أصابعه[٢٩٦]: وروي عن أبي هريرة، رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال: " لا تحاسدوا، ولا تناجشوا، ولا تباغضوا، ولا تدابروا، ولا يبع أحدكم على بيع أخيه، وكونوا عباد الله إخوانا، المسلم أخو المسلم، لا يظلمه ولا يخذله ولا يحقره، التقوى هاهنا - وأشار بيده إلى صدره ثلاث مرات -، حسب امرئ مسلم من الشر أن يحقر أخاه المسلم، كل المسلم على المسلم حرام: دمه، وماله، وعرضه"[٢٩٧]

بهذا تعود القوة للمسلمين ويستحقون بذلك النصرة والتمكين من الله سبحانه وتعالى، فيتمكنون من تطبيق الشريعة وتنفيذ الحدود الشرعية كما ينبغي.

---

٢٩٥ ابن كثير. *المصدر السابق*. ج٦. ص٧٧.

٢٩٦ البخاري. المصدر السابق. ج١. ص١٠٢؛ مسلم. *المصدر السابق*. ج٤. ص١٩٩٩.

٢٩٧ ابن حنبل. *المسند*. ج٩. ص٢٥٩.

٧,٢,٢ تشويه صورة الإسلام لدى الجمهور

يقوم بعض أعداء الإسلام بتشويه صورة الإسلام وتصويره على أنه دين عنف تم أنشاؤه بواسطة قوة السيف؛ حيث توجد العديد من الدعايات الكاذبة التي ترسم الإسلام بصورة قبيحة[٢٩٨] وأن النبي نشر رسالة الإسلام عن طريق حمل القرآن في يده اليمنى والسيف في يده الآخر، مع التهديد بقطع رأس كل شخص يرفض قبول رسالته.

ويقترح الباحث معالجة هذا العائق عن طريق قيام المسلمين بالتحلي بالتعاليم الشرعية في جميع معاملاتهم سواء مع بعضهم أو مع غيرهم من أتباع الأديان الأخرى لتتضح بذلك الصورة الحقيقية للإسلام والمسلمين بيحث يفهمها الصغير والكبير والعالم والجاهل والمسلم وغيره والداني والقاصي، يتمكنون من تطبيق الشريعة وتفيذ حدودها بشكل جيد.

النقطة الثانية: المعارضات والانتقادات من قبل أتباع الديانات الأخرى:

بعد إعلان حاكم ولاية زمفرا عزمه على تطبيق الشريعة الإسلامية في ولايته بمدة قصيرة، وقد كان ذلك عام ٢٠٠٠م قام المسيحيون بعقد مؤتمر ناقشوا فيه قضايا عديدة من بينها قضية تطبيق الشريعة الإسلامية التي أعلنه حاكم ولاية زمفرا. وقاموا بإصدار تحذيراً صارماً للحكومة الاتحادية والشعب النيجيري على الاحتملات المدمرة لهذا الإعلان المؤسف من ذلك احتمالهم لانهيار القانون والنظام.

وقد احتوت مذكرة موجهة من قبل علماء النصارى إلى الرئيس أوباسانجو في ٢٠ أكتوبر / تشرين الأول ١٩٩٩، تأكيد الوضع العلماني لدستور الدولة الذي يحظر إعلان أي دين كدين للدولة في البلد أو أي جزء منه. حي ث يرون أن ما قامت به حكومة ولاية زمفارا يعد خطرا وضارا في السياق الحالي لنيجيريا.

---

٢٩٨ الطويل، يوسف العاصي. ٢٠٠٤. *سلسلة الحملة الصليبية على العالم الإسلامي. حملة بوش الصليبية على العالم الإسلامي وعلاقتها بمخطط إسرائيل الكبرى.*

وقالوا إن فرض الشريعة الإسلامية على أى جزء من البلاد " يؤثر وبشكل مباشر على وحدة البلاد وسلامتها"، مشيرا إلى أن "البلاد لا يمكن أن يبقى ككيان واحد إذا قررت بعض الولايات أن تكون قوانينها ليس فقط مختلفا عن قوانين البلد بل يتعارض معها بشكل مباشر.[٢٩٩]

إلا أن الرئيس لم يتخذ أي قرار لوقف فرض الشريعة الإسلامية التي قام به حاكم ولاية زمفارا، وأدلى الأساقفة مرة أخرى ببيان يتعلق بتطبيق الشريعة، وذلك في بيان صدر بعد اجتماعهم في شهر مارس / آذار ٢٠٠٠، وبعد فترة وجيزة منالمظاهرات الأولى في ولاية كادونا الأمر الذي أدى إلى مقتل ما يقارب ٢٠٠٠ شخص. وأشاروا إلى أن "قضية الشريعة ومكانتها فى دستور جمهورية نيجيريا الاتحادية ما زالت تشكل مصدرا خطيراً للصراع. ثم أعلنوا ما يلي:

ونحن ملتزمون بنيجيريا الواحدة، بحيث يمكن لجميع الأشخاص من مختلف التقاليد الدينية والعرقية العيش معا في سلام ووئام. نحن لا نعتمد على تفكك نيجيريا، كما أننا لا نؤيد تقسيم نيجيريا إلى جيوب مختلفة؛ حيث تعيش ولاية في ظل قانون، وتعيش أخرى مجاورة في ظل قانون آخر.

وفي نهاية اجتماع شهر سبتمبر ٢٠٠٠ (الذي عقد في ولاية كادونا الشمالية) دعا المسيحيون الحكومة إلى "معالجة قضية الشريعة الإسلامية بجدية وشعور الإلحاح الذي تستحقه من أجل إيجاد حلول إعادة الأمة إلى الوحدة والوئام ." وواصلوا:

وقالت الحكومة إنها: "من الواجب عليها أن لا تقوم بفرض دين على الآخرين، كما ينبغي على السياسيين أيضا عدم استخدام الدين لتعزيز طموحاتهم السياسية ومصالحهم القطاعية، مع العلم بأن ذلك قد يكون سبباً بتقسيم الشعب وحدوث أعمال العنف، يجب أن يكون الشعب على يقظة تامة وأن لا

---

٢٩٩ http://www.georgeehusani.org/home/index.php/papers-and-essays/183-a-brief-survey-of-the-sharia-crisis-in-nigeria.

يوافق على استخدامه كأدوات لتحقيق الأغراض الأنانية للساسة الذين لا ضمير لهم وغيرهم من عوامل زعزعة الاستقرار".[٣٠٠]

وقد أدى التضارب وعدم التناسق الحاصل في تطبيق الشريعة الإسلامية إلى إثارة الشكوك لدى المراقبين في حقيقة دوافع السياسيين الشماليين إلى تطبيقها؛ حيث يرى البعض أن الولايات تستخدم الشريعة بقدر ما تكون سلاحا في صراعها الطويل للحصول على السلطة مع الحكومة الفيدرالية باعتبارها من المبادئ الدينية[٣٠١]. وقد ذكر شيهو ساني، رئيس منظمة الحقوق المدنية التي مقرها في كادونا أنه يعتقد أنه سيتم إلغاء الرجم في النهاية، كما أن إعلان تطبيق الشريعة ما هو إلا نوع من المخطط السياسي في هذا الجزء من البلاد.

ومن الحلول المقترحة لهذه العوائق اهتمام المسلمون بمبادئ دينهم، وتوضيح ذلك لغيرهم من أتباع الديانات الأخرى، ومما يجب التنبه إليه هو أن دخول غير المسلمين – بوصفه فرداً–إلى الإسلام لا يكون بالإجبار ولا بالإكراه لقوله تعالى: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾ فإن هذه الآية تنهى عن إكراه الكفار بوصفهم أفراداً على اعتناق دين الإسلام، كما تمنع إجبارهم على الدخول فيه. فنفهم من هذا وجوب عدم إلزام غير المسلمين بأحكام الإسلام، وخاصةً إذا وقع الخلاف فيما بينهم إلا في حالة رغبتهم لتلك الأحكام وتحاكمهم إلى الحاكم المسلم فعند ذلك يكون الحاكم مخيراً بين أن ينظر في قضاياهم أو يترك لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ جَاءُوكَ فَاحْكُمْ بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ وَإِنْ تُعْرِضْ عَنْهُمْ فَلَنْ يَضُرُّوكَ شَيْئًا وَإِنْ حَكَمْتَ فَاحْكُمْ بَيْنَهُمْ بِالْقِسْطِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾، {المائدة: ٤٢. وإن كان بعض العلماء ذهبوا إلى القول بأن هذه الآية منسوخة بقوله تعالى: ﴿وَأَنِ احْكُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ﴾، {المائدة:٤٩}. وذلك لأن الحكم الأول

٣٠٠ http://www.waado.org/NigerDelta/HumanRights/Sharia/NigeriaOnLine-23Aug2002.html .

٣٠١ المصدر نفسه.

القاضي بتخيير الحاكم إنما نزل أول ما قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة واليهود فيها يومئذ كثير، وكان الأدعى لهم والأصلح أن يردوا إلى أحكامهم، فلما قوى الإسلام أنزل الله عز وجل الحكم الثاني القاضي بوجوب حكم الحاكم للكفار.[٣٠٢]

كما أنه من الحلول لهذا العائق إقامة العدل وتجنب الظلم والجور عند الحكم سواء بين المسلمين أو بين المسلمين والكفار أو بين الكفار بعضهم مع بعض عند تحاكمهم للحاكم المسلم فإنه يجب أن يحكم بالعدل لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَى بِهِمَا فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَى أَنْ تَعْدِلُوا وَإِنْ تَلْوُوا أَوْ تُعْرِضُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾، {النساء:١٣٥}. وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾، {المائدة: ٨}.

٧,٣ العوائق السياسية وحلولها المقترحة

إن قضية تطبيق الشريعة الإسلامية في نيجيريا تثير جدلاً كبيراً في الميدان السياسي؛ حيث أصبحت أداة يستخدمها السياسيون المتنافسون على منصب الحكم؛ حيث استغل الإسلاميون حماسة الشعب لتطبيق الشريعة الإسلامية. وقد فاجأ حاكم ولاية زنفرا، الذي هو أول من قام بإعلان تطبيق الشريعة بترشيح نفسه للرئاسة في الانتخابات الرئاسية مستغلاً بذلك نفوذه في مجال تطبيق الشريعة.

٣٠٢ أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي. *الناسخ والمنسوخ*. تحقيق: محمد عبد السلام محمد. الكويت: مكتبة الفلاح. ط١. ١٤٠٨هـ. ج١. ص٣٩٦.

وقام المعارضون السياسيون بانتقاده، كما أخذت هذه الانتقادات طابع السخرية والاستهزاء في بعض الأحيان، مما أدى إلى استغلال الصحافيون حتى أحاطت بعض الصحف تحركات حاكم ولاية زنفرا بانتقادات حادة، وقد تجاوزت هذه الانتقادات الشؤون العامة ووصلت إلى الشؤون الشخصية، فعلى سبيل المثال عندما حملت زوجاته الأربع ووصل الخبر إلى إحدى الصحف جعلت عنوان صفحتها الأولى: "أربع نساء يحملن من حاكم زنفرا" من غير تفصيل القول في أن هذه الأربع زوجات كلهن زوجاته.

وحاكم زمفرا نفسه يظهر أنه قام بإعلان تطبيق الشريعة لأغراضه السياسية كما أكدت تعليقاته لمنظمة حقوق الإنسان أنه تم إقامة الحد على هذين الرجلين لمصالحه السياسية. واعترف بأنه أعطى الأوامر لإجراء عمليات القطع هذه لأسباب سياسية وأن سمعته السياسية كانت تعتمد على نتائج هذه القضايا. وبين أنه كان الناس في ذلك الوقت يريدون الشريعة حقاً، ولذلك يجب عليه تنفيذ الحكم. وبخصوص بللو بوبا جانجيبي فقد صرح الحاكم أنه على الرغم من رغبة القاضي في فرض سهل له وأنه بذل قصارى جهده لتوفير محام له إلا أن جانجي أصر رفض ذلك إلا أن يتم تنفيذ الحد عليه[٣٠٣]. ومما يمكن فهمه من تصريحات حاكم زمفرا هو أنه لولا أنه قام بتطبيق الشريعة الإسلامية وتنفيذ الحد الشرعي لحصلت المشكلة في عزمه السياسي لأن الناس لهم رغبة في الشريعة.

ولما أعلن الرئيس أوبا سانجو معارضته لتطبيق الشريعة الإسلامية، وذلك عندما بيَّن أن الرجم وقطع اليد يخالفان دستور نيجيريا، ولا يمكن التعامل مع الأمر بطريقتين، وأن الدستور يتضمن القضايا المدنية التي تنص عليها الشريعة الإسلامية مثل الزواج والإرث، لذلك ينبغي تطبيق قانون ما أن يكون مدوناً في المواد، رد عليه الشعب في الشمال بمظاهرات وانتقادات شديدة، من ذلك قيام مزيد من الولايات بإعلان تحكيمها للشريعة. مما جعل كبار المسؤولين من الشمال القيام بالتعليقات على ما يتعلق بمسألة تطبيق

---

٣٠٣. http://news.bbc.co.uk/2/hi/world/africa/688639.stm

الشريعة من ذلك ما ذكره أمير كانو أدو باييروا من أن مستقبل تطبيق الشريعة الإسلامية في نيجيريا ليس مثيراً للقلق، كما وضح أن ولاية كانو (ومثلها بقية الولايات الشمالية) كانت كلها إلى عهد قريب إمارة إسلامية، وذكر أنهم بدءوا بالعمل على أن تعود إلى سابق عهدها.

ومما سبق يمكن القول أن العوائق السياسة لتطبيق الحدود الشرعية في المحاكم الشرعية في نيجيريا تتلخص في النقطتين الآتيتين:

النقطة الأولى: قيام الحكام والرؤساء بتطبيق الشريعة من أجل تحقيق أغراضهم السياسية لا من أجل إقامة حكم الله في الأرض، وهذا لا شك يعد عائقاً كبيراً؛ وذلك لأنهم لا يمكن أن يوفقون في ذلك لأن التوفيق بيد الله والله سبحانه وتعالى إنما يوفق من أراد وجهه بعمله وسعيه، وأنه تعالى ينصر من نصره كما قال تعالى: ﴿وَلَيَنْصُرَنَّ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ (٤٠) الَّذِينَ إِنْ مَكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ وَلِلَّهِ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ﴾، {الحج: ٤١}.

ويرى الباحث أن هذه المشكلة يمكن معالجتها عن طريق إخلاص النية في تطبيق الشريعة. إضافةً اتباع سنة المصطفى صلى الله عليه وسلم لأن تطبيق حكم الله في أرض الله عبادة ويجب أن تتوفر فيه شروط قبول العمل التي هي الإخلاص والمتابعة، كما يجب التمسك بأسباب النصر والتمكين وهي نصرة الله تعالى والقيام بما أوجبه على عباده من صلاة وزكاة وأمر بمعروف ونهي عن منكر وغير ذلك من واجبات الشريعة الإسلامية.

النقطة الثانية: قيام المعارضون السياسيون بمعارضة تطبيق الشريعة، وجعل الأمر سياسياً، وتقبيح الحدود الشرعية أمام الجمهور فهذا من العوائق الكبيرة لتطبيق الشريعة وخاصةً ما يتعلق بإقامة الحدود الشرعية كقطع اليد والرجم وغير ذلك؛ حيث ينفرون الناس من الشريعة ويقبحونها في أعيينهم.

ويقترح الباحث لحل هذه المشكلة القيام بتوعية الناس حول محاسن الشريعة وبيان أهمية تطبيق الحدود الشرعية، وأن الله سبحانه وتعالى أوجب إقامة الحدود لمصالح العباد لا لمصلحته، مع توضيح الفرق لهم بين أمور السياسية والشريعة الإسلامية. وتحذيرهم بأن تطبيق الشريعة ليس أداة يتخذها السياسيون للتغلب والفوز في الانتخابات. كما يجب توضيح خطورة التلاعب بالشريعة، وخطورة اتباع الهوى وبيان عاقبته الوخيمة. فقد بيَّن الله سبحانه وتعالى خطورة ذلك في أكثر من آية، وكذلك حذر النبي صلى الله عليه وسلم أمته عن التلاعب والاستهزاء بأمور الدين لكون ذلك من نواقض الإسلام.

٧,٤ العوائق الاقتصادية وحلولها المقترحة

تعد العوائق الاقتصادية من أهم عوائق تطبيق الحدود الشرعية في المحاكم الشرعية في شمال نيجيريا وذلك لسوء الوضع الاقتصادي هناك. فشمال نيجيريا يعتبر أفقر ناحية في البلاد لكثرة عدد سكانه، وكثرة العاطلين عن العمل وغير ذلك من عوامل الفقر. وقد جاء التصريح بذلك من المسؤولين على مستوى الدولة، من هذه التصريحات ما يلي:

يقول نائب الرئيس الحالي البروفيسور أوسينباجو عن قلقه لمستقبل البلاد: "نيجيريا دولة يبلغ عدد سكانها ١٧٠ مليون نسمة، سادس أكبر منتج للنفط عالمياً، وفيها أكثر من مئة صنف من المواد الصلبة المعادن والمعادن الثمينة، مئات الآلاف من الهكتارات من الأراضي الصالحة للزراعة، أكبر دول إفريقيا اقتصاداً ومع ذلك ما زالت دولة فقيرة".[٣٠٤]

[٣٠٤] Daily trust magazine: https://www.dailytrust.com.ng/news/opinion/poverty-as-the-face-of-northern-nigeria/110889.html. Viewed on February 5, 2018.

وأضاف قائلاً فيما يتعلق بالولايات الشمالية المطبقة للشريعة الإسلامية: "تحتل الولايات الشمالية نحو ٧٠ في المائة من مساحة البلاد، ولديها أكبر معدلات وفيات الرضيع والأمهات، كما كان عندهم أدنى نسبة فيما يتعلق بتسجيل الأطفال في المدارس، إضافة إلى أكبر عدد من الشباب العاطلين عن العمل، وهي أفقر الولايات في البلاد، كما يواجها تحدي الصراع بين الأديان بما في ذلك أتباع الجماعة الإرهابية بوكو حرام".[٣٠٥]

فالوضع الاقتصادي للولايات الشمالية قد يسبب حدوث ما لا يمكن بسببه إقامة حد السرقة ولو حصلت جريمة السرقة؛ لأن السارق قد يسرق بسبب ما يعانيه من شدة الفقر ولعله أشرف على الهلاك بسبب ما فيه من شدة الفقر الذي سبب له الجوع الشديد. أو يكون قد سرق من المال الخارج عن الحرز لأن صاحب المال لن يتمكن من وضع ماله في حرز يقيه من السارق؛ حيث توجد كثيراً من البيوت خاليا من السور، وغير ذلك من الشبهات والأسباب المانعة لتطبيق الحدود الشرعية. فالشخص الذي سرق بسبب الجوع الشديد لا تقطع يده للقاعدة المشهورة في قوله وتعالى: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهِلَّ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾، {البقرة: ١٧٣}.

وجه الاستدلال: أن هذه الآية مع أنها لم تتحدث حول السرقة إلا أنها قاعدة عظيمة في مراعاة الشرع لمن وقع في الاضطرار ومن ذلك السارق الذي دفعه الجوع الشديد للسرقة. قال ابن كثير: ثم أباح تعالى تناول ذلك عند الضرورة والاحتياج إليها، عند فقد غيرها من الأطعمة، فقال: {فمن اضطر غير

---

٣٠٥ Ibid.

باغ ولا عاد} أي: في غير بغي ولا عدوان، وهو مجاوزة الحد {فلا إثم عليه} أي: في أكل ذلك {إن الله غفور رحيم}".[٣٠٦]

ومن المعروف بداهة أنه تم فرض الحدود والعقوبات الشرعية من أجل توفير الضمان والحفظ والأمان لجميع الضروريات الخمس بما في ذلك المال؛ حيث قام الشارع الحكيم بفرض الحد والعقوبة الحاسمة على كل من قام بارتكاب جريمة السرقة ؛ غير أن تنفيذ هذا الحد يعتمد على توافر الشروط وانتفاع الموانع. وبما أن الشريعة الإسلامية شريعة عادلة فإنها تضمن مصلحة المتهم لذلك قامت بمراعات الضمانات الكافية للتحقق من توفير ركن الاعتداء واعتبرته كشرط أساسي لتنفيذ الحد الشرعي. فلا تقطع يد السارق في الإسلام إلا إذا تحققت له وسائل المعيشة الشريفة في مجتمعه؛ بحيث يمكن أن يستغني بها عن الكسب الحرام، من ذلك توفير العمل المناسب له، وكذلك فرض الراتب الكافي حتى لمن لا يستطيع العمل.

وقد يأتي سبب من الأسباب يحول دون تطبيق الحد الشرعي على السارق من ذلك الجوع الشديد أشرف صاحبها على الهلاك فإن ذلك لا قطع فيه لكونها شبهة قوية تدرأ الحدود وفي ذلك يقول ابن القيم: "وإسقاط القطع عن السارق في عام المجاعة هو محض القياس، ومقتضى قواعد الشريعة، فإن السنة إذا كانت سنة مجاعة وشدة غلب على الناس الحاجة والضرورة، فلا يكاد يسلم السارق من ضرورة تدعو إلى ما يسدُّ به رمقه، ويجب على صاحب المال بذل ذلك له إما بالثمن أو مجانًا، على الخلاف في ذلك، والصحيح وجوب بذله مجانًا، لوجوب المواساة وإحياء النفوس مع القدرة على ذلك، والإيثار بالفضل مع ضرورة المحتاج. وهذه شبهة قوية تدرأ القطع عن المحتاج، وهي أقوى من كثير من الشُّبَه التي يذكرها كثير من الفقهاء".[٣٠٧]

---

٣٠٦ ابن كثير. *تفسير القرآن العظيم*. ج١. ص٤٨٢.

٣٠٧أبو زيد، بكر بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن بكر بن عثمان بن يحيى بن غيهب بن محمد. ١٩٩٤. *الحدود والتعزيرات عند ابن القيم*. دار العاصمة للنشر والتوزيع. ط٢. ج١. ص٣٧٥.

والحل المقترح لهذه العوائق هو وضع الخطوات اللازمة التي من شأنها تيسير المعيشة لسكان الناحية من أجل تأمين حياتهم. ومن الخطوات المهمة؛ السعي في معالجة البطالة ويمكن ذلك عن طريق تطبيق نظام فريضة الزكاة التي هي الركن الثالث من أركان الإسلام، وهي من أهم دعائمه المالية والاقتصادية، كما تعد من أهم موارد الدولة الإسلامية، وقد جعلها الإسلام واجبة على المسلم، الحر، العاقل البالغ، إذا بلغت أمواله نصابا وصارت ملكه ملكا تاما، وحال عليها الحول.[٣٠٨] والزكاة لها أثر واضح في إعادة توزيع الدخل؛ حيث يتم أخذها من الأغنياء، ودفعها إلى الفقراء كما أخبر بذلك النبي صلى الله عليه وسلم عند أرسل معاذ رضي الله عنه إلى اليمن.[٣٠٩] ولها دور مهم في معالجة الفقر والبطالة؛ حيث تعتبر مصدرا أساسيا للتمويل في الاقتصاد الإسلامي، وذلك عن طريق استخدام جزء من حصيلتها في إقامة المشروعات الاستثمارية، التي يحتاج إليها الفقراء، والمساكين، ويتم توظيفهم فيها وتمكينهم إياها. أو القيام كما بأخذ جزء منها واستخدامه في شراء أدوات الانتاج، وتمليكها لصغار العمال من مستحقي الزكاة، فهذا لا شك في كونه يساهم بشكل فعّال في الحد من مشكلة البطالة والقضاء على الفقر في المجتمع.

كما يجب على المسؤولين القيام بجميع الإجراءات التي من شأنها الحد من الفقر من ذلك تخصيص بعض الإستثمارات للمشروعات التي تهم الفقراء, مثل مشروعات الضروريات والحاجيات حتى يتحقق الأمن الغذائى لهم. وكذلك القيام بوضع بعض الضرائب والرسوم عن المشروعات التي لها علاقة بضروريات وحاجات الفقراء، وذلك لتخفيض أسعارها عليهم، إضافة إلى إيجاد فرص العمل للعاطلين من الفقراء لتحويلهم إلى قادرين عل الكسب بدلا من أن يكونوا عالة على الناس والمجتمع والحكومة.[٣١٠]

---

٣٠٨ يمكن النظر إلى أبواب الزكاة في المصادر الفقهية.

٣٠٩ إمام أحمد. *مسند الإمام أحمد*. ج٣. ص٤٩٨.

٣١٠حسين حسين شحاتة. *المنهج والبرنامج الإسلامي لمعالجة مشكلة الفقر*. بحث غير منشور. ص٧.

٧,٥ العوائق القانونية وحلولها المقترحة

هناك جملة من العوائق القانونية فيما يتعلق بتنفيذ الحدود الشرعية في المحاكم وتتلخص هذه العوائق في النقاط التالية:

٧,٥,١ الاختلاف بين أعضاء المجلس التشريعي حول قضية دستورية الشريعة

إن هذه القضية تعد من أهم العوائق القانونية تتعلق بتطبيق الحدود الشرعية في المحاكم الشرعية في شمال نيجيريا؛ حيث تمت مناقشة هذه القضية بشكل صارم بين المشرعين فترة الاجتماع الجمعية التأسيسية، وقد جرى هذا الاجتماع عام ١٩٧٨م؛ حيث وقع الخلاف الشديد بين أعضاء المجلس المسلمين والمسحيين حول الموضوع المقترح لإنشاء محكمة الاستئناف الشرعية. فكثير من المسيحيين يرون أن هذا الاقتراح ما هو إلا خطوة أولى لإنشاء دولة إسلامية. بينما المسلمون ردوا هذا الزعم بأن ذلك لا يعني إنشاء دولة إسلامية وإنما هو امتداد لنظام الشريعة الإسلامية الذي أخذ المسلمون وقتاً طويلاً في المطالبة به. وفي النهاية فقد تم إنشاء محكمة الاستئناف الشرعية غير أن اختصاصها يقتصر فقط على النظر في القضايا المدنية. إنَّ مثل هذه المناقشات قد جرت بين أعضاء المجلس خلال المؤتمرين الدوستورين لعامي ١٩٨٩م و ١٩٩٥م.[٣١١]

وعندما قامت الولايات الشمالية بإعلان تطبيقها للشريعة الإسلامية وجدوا معارضات قوية حول قضية دوستورية الشريعة. ويتضح ذلك جلياً في قيام برو فيسور الراحل بولا إيغي بتوضيح أن الولايات المطبقة للشريعة لم تقم بمخالفة الدستور بذلك.[٣١٢]

---

٣١١ Human Rights Law Group - Democracy and Minority Rights in Nigeria: Religion, Shari'a and the 1999 Constitution.

٣١٢ Thisday Newspaper, Sunday, March 04, 2016.

ووجه كون الاختلاف بين أعضاء المجلس التشريعي حول قضية دستورية الشريعة عائقاً هو أن المعارضين لتطبيق الشريعة من أعضاء المجلس التشريعي يبذلون كل ما في وسعهم للتأكد من عدم نجاح تطبيق الحدود الشرعية، أو في عدم تنفيذ الأحكام الصادرة من المحاكم الشرعية كقطع يد السارق ورجم الزاني المحصن ونحو ذلك.

٧,٥,٢ القيود الاختصاصية

ومن العوائق القانونية القيود الاختصاصية؛ حيث قام الدستور بتقيد صلاحيات المحاكم الشرعية، فتحديد إلى أي مدى يتم تطبيق الشريعة أصبح أمراً جدلياً؛ حيث يرى المسلمون تطبيقها بشكل يشمل جميع القضايا المدنية والجنائية؛ بينما يرى المعارضون من غير المسلمين أن صلاحية المحاكم الشرعية يجب أن تقتصر فقط على القضايا المدنية؛ وقالوا أن ما يتعلق بالقضايا الجنائية يكفي فيه تطبيق قانون العقوبات دون قانون العقوبات الشرعي.

فالقانونيون وخاصةً غير المسلمين منهم يرون أن هذا الزمن لا يصلح لتطبيق الحدود الشرعية كما أشار ذلك أحد الباحثين: "لقد قرأت كثيرا في عصرنا الحاضر من فكر بعض كتابنا المعاصرين من أن تطبيق الشريعة الإسلامية وخاصة في مجال العقوبة إنما هو عوْد إلى الجاهلية الاجتماعية الأولى. ولا يحق لشعب حضارته حوالي سبعة آلاف سنة أن يكون كذلك. وأن العقوبات البدنية خصوصا منافية للإنسانية، فوق أنها تهدر كرامة الإنسان، ولا تتفق مع حريته، وأنه يجب النظر إلى تلك العقوبات على أنها تراث بال[٣١٣] وهذا يتفق مع ما ذكره البعض أيضاً؛ حيث قال "القسم الجنائي في عقيدة جمهور رجال القانون لا يتفق مع عصرنا الحاضر ولا يصلح للتطبيق اليوم، ولا يبلغ مستوى القوانين الوضعية. -واستدرك بقوله- وهي

٣١٣ أحمد حسني أحمد طه. *العقوبات البدنية شرعيتها ودورها في حماية المجتمع*. جامعة الأزهر. ط٢. نوفمبر ١٩٩٦م. ص٣.

عقيدة خاطئة مضللة. وإذا حاول أي شخص منصف أن يعرف الأساس الذي قامت عليه هذه العقيدة فسيعجزه أن يجد لها أساسا سوى الجهل، وسيدهشه أن يعلم أننا نحكم على القسم الجنائي في الشريعة بعدم الصلاحية ونحن نجهل كل الجهل أحكام الشريعة الجنائية مجملة ومفصّل"[٣١٤].

فهذه الشبهات والدعاوى كانت شائعة منذ عقود بعيدة ولم تزل تصدر عن الكثير من القانونيين بصوت عال لا استحياء فيه. بما يعني أن الكفة ظلت راجحة إلى اليوم في اتجاه طرف القانونيين الجاهلين لأحكام الشريعة ممن استمروا في نظرتهم الدونية للشريعة مقابل القانون، واستعلائهم على الفقه الإسلامي؛ مِمَّا جعل مجرد التفكير في تقنين الفقه الإسلامي عموما والجنائي منه خصوصا ضربا من المستحيل بالنسبة إليهم. ولا شك أن هذا الانطباع الغالب لدى رجال القانون وكثيرين من مؤيديهم من الاتجاهات العلمانية في المجتمعات الإسلامية، قد جعل مهمة تقنين الفقه الإسلامي صعبة عسيرة، وتقنين الفقه الجنائي منه أبعد وأصعب[٣١٥].

ولكن مع ذلك فإن هذه النظرة الغالبة لدى عموم القانونيين لم تمنع بعض الأساتذة الكبار منهم إلى تنبيه هؤلاء إلى الخطأ الذي وقعوا فيه خلال تقييمهم للشريعة الإسلامية من خلال منظور القوانين الوضعية المعاصرة ذاتها؛ حيث جعلوا النظريات القانونية الوضعية موضوعا للمقارنة –إلى جانب الفقه الإسلامي– ومعيارا لعملية التقييم في الوقت ذاته. ويقول بعض الباحثين أيضاً: "إن الشريعة الإسلامية لا تستمد قيمتها العلمية من مقارنتها بالنظم القانونية المعاصرة، بحيث يقال: إن ما اتفقت فيه معها كان مظهر تقدم وما خالفتها فيه كان دليل تخلف، فذلك نهج غير علمي يفترِض أن النظم المعاصرة هي مقياس التقدم أو التخلف، ويفترِض أنها المثل الأعلى للنظم القانونية، وهذا غير صحيح. وإنما تُقدَّر قيمة الشريعة الإسلامية

---

٣١٤ عبد القادر عودة. *التشريع الجنائي الإسلامي مقارنا بالقانون الوضعي*. ج١. ص٩.

٣١٥ http://www.taddart.org/?p=12754#_ftn32

بما استندت إليه من منطق، وما تبنته من قيم، وما استهدفت تحقيقه من مصالح. وإن الدراسة الموضوعية لها، واستظهار نتائج تطبيقها –حيث أتيح لها التطبيق– يثبت أنه قد توافرت لها جميع هذه العناصر الإيجابية للتقييم".[316]

وبالنظر الدقيق يتضح واضحاً أن القيود الاختصاصية لا ريب في كونها من أهم العوائق التي تمنع من تطبيق الحدود الشرعية؛ حيث يتمسك بذلك المعارضون لتطبيق الحدود الشرعية في معارضتهم لأي شيء يتعلق بإصدار الأحكام الشرعية أو تنفيذها.

٧,٥,٣ عدم وجود قضاة مؤهلين

إن القضاء بين الناس من الأمور الضرورية التي لا يمكن الاستغناء عنه ولذلك فإن الحاجة ملحة إلى وجود من يتولون هذه المهمة وهم القضاة، كما يجب أن يمتازون بالنزاهة والكفاءة وتتولى الدولة عادة اختيار هؤلاء القضاة بواسطة السلطة القضائية بشكل دقيق ويكون ذلك مبنياً على مبدأ الكفاءة والنزاهة ومؤهلات ضرورية تتوفر لدى القاضي. وتنقسم مؤهلات القاضي إلى قسمين ذاتية وأخرى مكتسبة،[٣١٧] وتفصيل ذلك على النحو الآتي:

١. المؤهلات الذاتية؛ وهي التي تتعلق بشخص القاضي وهي على نوعين:

أ. النوع الأول: المؤهلات الاعتقادية وهي تتمثل في إيمان الإنسان بالله سبحانه وتعالى وما ينتج عن هذا الاعتقاد من أن الله سبحانه وتعالى هو الرقيب على أفعال الإنسان ما

316 محمود نجيب حسني. *الفقه الجنائي الإسلامي*. ص١.

٣١٧ https://www.hjc.iq/view.3429/ .

يجعل سلوكه يمتاز بالاستقامة، كما يراقب الإنسان نفسه بنفسه عبر الاعتقاد بأن الله يراقبه وأنه يتعرض إلى العقاب من الله في حالة ارتكابه للمعاصي في عمله القاضي.

ب. والنوع الثاني: المؤهلات السلوكية وهي أن يتحلى الإنسان الأخلاق الحميدة ويبتعد عن كل ما من شأنه الإضرار بسمعة القاضي وأن يكون تعامله مع أطراف القضية بثقة وأمانة وعدم الانحياز لأحد الأطراف، كما يجب أن يمتاز القاضي بالإستقامة؛ بحيث يبقى على خط واحد في حياته في كل زمان ومكان وأن يتغلب على شهواته قال تعالى: ﴿فَاسْتَقِمْ كَمَا أُمِرْتَ وَمَنْ تَابَ مَعَكَ وَلَا تَطْغَوْا إِنَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾، {هود: ١١٢}.

٢. القسم الثاني: المؤهلات المكتسبة، وهي على ثلاثة أنواع:

أ. النوع الأول: المؤهلات العلمية؛ فلا بد أن يحصل القاضي على شهادة البكالوريوس في الشريعة من احدى الكليات الشرعية المعترف بها حكوميا ويكون الطالب خلال فترة دراسته في كلية الشريعة قد اكتسب المعلومات الشرعية والمعرفة الكاملة التي تؤهله لعمل القضاء وهذا الأمر يكسب الطالب العقلية القانونية والفقهية التي تؤهله لذلك.

ب. النوع الثاني: الخبرة العملية؛ وذلك أن يكون من يتولى القضاء قد عمل في المجال القضائي بعد تخرجه من كلية الشريعة لعدد من السنوات بعد التخرج إما في المحاماة أو الدوائر العدلية والقانونية أو في مجلس القضاء الأعلى وخلال هذه الفترة يكتسب الخبرة العملية لما درسه في كلية االشريعة.

ج. النوع الثالث: الدراسة النظرية والتطبيقية التي يحصل عليها المقبول في المعهد القضائي او معهد التطوير القضائي التي تؤهله لهذه المهمة من الناحية العلمية والأخلاقية عبر زرع القيم والمبادئ المطلوبة في شخص الطالب ليكون قاضيا بمعنى الكلمة.

إن عدم وجود قضاة مؤهلين يعد من أهم العوائق القانونية، وذلك لأن نجاح تطبيق الشريعة إنما يستند إلى الفهم العميق للشريعة وقدرة تنفيذ القرارات في إطار الدستور الاتحادي. وعليه يجب توفير القضاة المؤهلين لتعيينهم في المحاكم الشرعية.

إن عدم وجود قضاة مؤهلين تظهر علاقته مع عوائق تطبيق الحدود الشرعية من ناحية كونه مما يستخدمه المعارضون للشريعة الإسلامية في الطعن في أي حكم يتم إصداره من قبل المحاكم الشرعية وبالتالي تقل ثقة الناس بالمحاكم الشرعية وجميع الأحكام الصادرة عنها.

٧,٥,٤ تسوية العقوبة المقننة بين المواطنين

إن هذه المشكلة تعد من العوائق القانونية لتطبيق الحدود الشرعية في دولة مدنية كنيجيريا لكونها مشكلة دستورية حقيقية تحول دون تطبيق الحدود، ألا وهي أن الشرط الأول التي تشترطه الدول الحديثة في دساتيرها أن تسوي العقوبات المقننة بين المواطنين! وهذا يطرح إشكالية حقيقية إن اقترح مقترح أن يعاقب غير المسلمين على ذنوب ليست ذنوباً في شريعتهم. وإذا اقترح مقترح آخر أن يطبق الحد على المسلمين فقط فهذه أيضاً فيه إشكالية مركبة؛ لأن هذا أولاً عند الكثيرين سوف يتنافى مع التسوية القضائية والقانونية بين المواطنين، وهذا أيضاً في الواقع المعاصر مظنة فتنة بين المسلمين في دينهم لأنه يفتح بابا يرتد المسلم عن دينه إذا رأى أنه سيعفى من الحد إن كان غير مسلم.

وهذا لا يغير من الشريعة الإسلامية في شيء، ولكن هناك فارق بين الشريعة والقانون أي بين ما هو شرع الله سبحانه وتعالى لا يختلف عليه أحد، وبين ما يمكن أن نحوله من هذا الشرع إلى لقوانين تطبق في الواقع كما هو.

ولابد قبل التفكير أصلاً في تطبيق الحدود في عصرنا من دراسة للاجتهادات الجديدة في التطبيق، والاجتهاد في الشرع على أي حال فرض من الفروض لا يصح التخلف عنه في أي عصر.

أول هذه الاجتهادات القديمة والحديثة هو سقوط الحد بتوبة الجاني، وهو الذي يحقق المقصود من الحد أصلاً. فهناك شقان أو حقان في كل جريمة من هذه الجرائم أولهما حق البشر، وفي هذه الحق لابد أن تعود الحقوق لأصحابها فالسرقة مثلاً لابد فيها أن تعود الأشياء المسروقة إلى أصحابها، والحق الثاني وهو حق الله سبحانه وتعالى أي الذنب بين العبد وربه.

يقول تعالى عن المحاربين: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الأَرْضِ فَسَاداً أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ. إِلَّا الَّذِين تَابُوا﴾، {المائدة: ٣٣}. هذه الآية تنص على أن حد الحرابة يسقط بتوبة المحارب، وهذا لا خلاف فيه بين العلماء، وإنما اختلفوا في هل تقاس هذه التوبة في حد الحرابة على التوبة في غيرها من الحدود؟[٣١٨]

وخلاصة القول أن تسوية العقوبة المقننة بين المواطنين أصبح عائقاً من عوائق تطبيق الحدود من ناحية كونه أمراً يجعل بعض المسلمين يرغب عن التحاكم إلى المحاكم الشرعية ويفضل الذهاب إلى غيرها فضلاً عن كونه سبباً في حمل البعض على الردة والخروج من الإسلام إذا تيقن من الحصول على العفو من إقامة الحد عليه إن كان غير مسلم.

٣١٨ الوحيلي. *الفقه الإسلامي وأدلته*. ج٧. ص٥٥٦٨.

٧,٥,٥ الاختلاف بين الشريعة والقانون في تحديد معنى الجريمة

ففي الشريعة: تعرف الجرائم أو الجنايات في الشريعة: بأنها محظورات شرعية زجر الله _تعالى_ عنها بحد أو تعزير. والمحظورات هي عبارة عن إتيان فعل منهي عنه أو ترك فعل مأمور به منعته الشريعة وعاقبت عليه. ولا فرق بين الجريمة والجناية في الشريعة الإسلامية. وأما الجريمة في القوانين الوضعية هي إما عمل يحرمه القانون، وإما امتناع عن عمل يقضى به القانون، ولا يعتبر الفعل أو الترك جريمة في نظر القانونين الوضعية إلا إذا كان معاقباً عليه طبقاً للتشريع الجنائي.[٣١٩]

بالنظر إلى ما سبق يتضح أن الشريعة تختلف مع القانون من حيث أنها تعتبر الأخلاق الفاضلة أولى الدعائم التي يقوم عليها المجتمع، لذلك تسعى إلى حمايتها وتشدد في ذلك بحيث تعاقب على ما يمس بها، أو تكاد. وأما القوانين الوضعية فهي تكاد تهمل الأخلاق بالكلية، إلا ما أصاب ضررها المباشر الأفراد أو الأمن أو النظام العام. فلا تعاقب على الزنا إلا إذا أكره أحد الطرفين أو كان محصناً، لأنه أضر بالآخر، وأكثر القوانين لا تعاقب على شرب الخمر ولا تعاقب على المسكر لذاته، وإنما إذ وجد في الطريق العام حتى لا يعرض الناس لأذاه أو اعتدائه، فلم تأخذ حق الفرد نفسه في الصيانة والخيرية وحق الأمة في الخيرية.[٣٢٠]

ومن الجوانب التي تختلف فيها الشريعة عن القوانين الوضعية؛ أن عقوبات الجريمة في الشريعة من عند الله _تعالى_ إما بآية أو بحديث أو باجتهاد الحاكم في التعزيرات، وفق ضوابط لا تحل الحرام ولا تحرم الحلال، بخلاف القوانين التي هي عرضة لأهواء الأكثرية في المجالس التشريعية أو البرلمانات التي توافق هوى الحاكم أوغيره فتخالف النصوص.[٣٢١]

---

٣١٩. http://almoslim.net/node/83324

٣٢٠. Ibid.

٣٢١. http://almoslim.net/node/83324

إن مسألة مخالفة القوانين الوضعية في الدول الإسلامية للشريعة الإسلامية مسألة شائكة؛ لأن معظم قوانين الدول الإسلامية تم وضعها عن طريق المحتل الذي قام بالاحتلال الدولة سواء أكان أنجليزي أو فرنسي أو غيره. واستمدت تلك القوانين من الفقه الإنجليزي أو الفقه الفرنسي ففي فترة الإحتلال أو الإستعمار وهو كما تعلمون فقه قانوني يفصل بين الدولة والدين. وبعد أن بدأت الدول بنيل إستقلالها قامت أهل تلكم الدول بضرورة مراجعة الوضع التشريعي والقانوني ليكون ملائماً وموافقاً للشريعة الإسلامية ، فعملت بعض الدول على تكوين لجان مراجعة القوانين ، فقامت تلك اللجان المنبثقة عنها بالمراجعة والتعديل لتلكم القوانين غير أن الأمر لم يصل حتى الآن للآتفاق الكامل مع قواعد ونصوص الشريعة الإسلامية فنجد بعض الدول على سبيل المثال كالسودان عدلت القانون المدني بإستبعاد المعاملات الربوية وعدلت القوانين الجنائية ضمنتها نصوص الحدود كحد الزنا وحد السرقة وحد الحرابة.[٣٢٢]

علماً بأن الأمم المتحدة قد تبنت أو عدلت كثير من الاتفاقيات الدولية بالإضافة نصوص أو حذف نصوص ، لكن لا يلزم أن يكون قد تم ذلك لتتوافق الإتفاقيات مع الشريعة الإسلامية؛ غير أن الظاهر من نصوص تلك الإتفاقيات أنها تتفق مع روح الشريعة الإسلامية، ماعدا إتفاقيات التجارة العالمية أو إتفاقيات حماية الملكية الفكرية أو إتفاقية القضاء على كافة التمييز ضد المرأة، فكل هذه الإتفاقيات تتعارض مع الشريعة الإسلامية معارضة جعلت بعض الدول تتحفظ عليها أو لا تنضم لها.

وفي الختام يمكن القول أن الاختلاف الحاصل بين الشريعة والقوانين الوضعية في تحديد معنى الجريمة أصبح عائقاً من عوائق تطبيق الحدود الشرعية؛ حيث يظهر ذلك من ناحية قيام الناس برفض التحاكم إلى المحاكم الشرعية، وكذلك قيام المحامون من المعارضين لتطبيق الشريعة بتشويش إجراءات تنفيذ الحدود وبالتالي يكون ذلك عائقاً مانعاً لتطبيق الحدود وتنفيذه.

---

https://specialties.bayt.com/ar/specialties/q/٣٢٢

الرسم البياني ٧,١: الشكل الملخص للعوائق

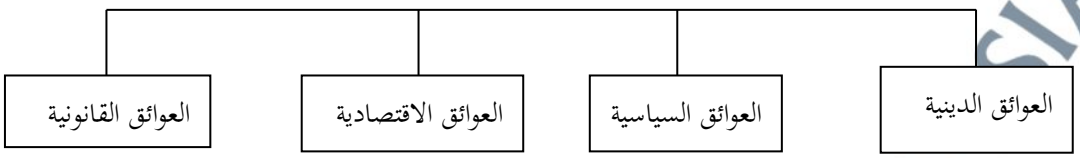

٧,٦ خلاصة الفصل

تناول هذا الفصل أهم الإشكاليات حول تطبيق الحدود في المحاكم الشرعية، وقد توصلت الباحث إلى عدد من التحديات من بينها العوائق الدينية والعوائق السياسية والعوائق الاقتصادية والعوائق القانونية، وقد أثرت هذه العوائق على تطبيق الحدود الشرعية بسكل مجمل؛ غير أن الباحث تقدم بعدد من الحلول المقترحة بخصوص هذه العوائق.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA